

الضريبة على الشركات متعددة الجنسيات.. بين الثغرات والحوافز



توصلت 130 دولة إلى اتفاق تاريخي الخميس الماضي يفرض على الشركات المتعددة الجنسية الكبرى دفع حصتها العادلة من الضرائب، إلا أن الاتفاق لن ينجز قبل تشرين الأول/ أكتوبر مع استمرار الحاجة إلى بذل جهود إضافية لإقناع الدول المترددة والمتحفظة عنه.

كيف تم التوصل إلى الاتفاق؟

من أجل إقناع الدول المتطورة التي اضمحلت عائداتها الضريبية فضلاً عن الدول الناشئة المشككة والدول التي استفادت من معدلات ضريبية منخفضة جداً، كان لا بد من حلول وسط.

وفيما ينص الاتفاق على ضريبة فعلية لا تقل عن 15%، أي أن المبلغ في الواقع يتم تحصيله ودفعه، ستبقى بعض الثغرات التي تسمح بخفضها.

وستتمكن الدول مع ذلك من تقديم حوافز لتشجيع الشركات على إنشاء مصانع إنتاج. وستتمكن الدول الناشئة من الاستفادة من إعفاءات منصوص عليها في معاهدات ثنائية.

والبند الضريبي المتعلق بإعادة توزيع العائدات على بلدان تزاوّل الشركات على أراضيها معظم أنشطتها، ستطبق فقط

على نحو أكبر مئة شركة متعددة الجنسية.

ولإرضاء دول ناشئة، تم الاتفاق على رفع عدد الشركات المشمولة بالبند بعد سبع سنوات. ويعني ذلك أن دولاً ناشئة ستوقع الحصول على مزيد من العائدات الضريبية، مما ساعد في إقناع الهند وتركيا والأرجنتين بالانضمام.

لكن تلك الترتيبات تعد غير كافية من جانب منظمة أوكسفام غير الحكومية لمحاربة الفقر، إذ اعتبرت أن الاتفاق منحاز لصالح الدول الغنية. غير أن أحد المفاوضين الرئيسيين في الاتفاق، وهو مسؤول سياسات الضرائب في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي باسكال سانت أمان قال إن «الاتفاق جيد جداً للدول الناشئة، ويعود بفوائد مهمة عليها».

ما هي الخطوات التالية؟

الخطوة التالية ستكون اجتماع مجموعة الدول العشرين في 9 و10 يوليو/تموز.

وفيما يخفف الاتفاق الذي ساهمت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في التوصل إليه بعض الترقب، إذ إن جميع دول مجموعة العشرين وقعت، فإن الاجتماع يمكن أن يساهم في الحفاظ على الزخم السياسي. وفيما حدد المشاركون في المفاوضات مهلة حتى أكتوبر/تشرين الأول «لاستكمال الجوانب التقنية» وتحضير «خطة تطبيق تصبح نافذة في 2023»، فإنهم يريدون أيضاً إقناع مشككين بالانضمام إليه. ويمثل الكونجرس الأمريكي عقبة محتملة أخرى، إذ يعارض الجمهوريون الاتفاق ويمكن أن يُفشلوه في مجلس الشيوخ. من هم المشككون؟

شاركت 139 دولة في المفاوضات، لكن تسعاً لم توقعه هي: إيرلندا والمجر وإستونيا والبيرو ونيجيريا وكينيا وسريلانكا وباربادوس وسان فنسنت وجرينادين.

وباستثناء البيرو التي امتنعت عن التوقيع بسبب أزمة سياسية داخلية، فإن الدول الأخرى تستخدم معدلات الفائدة المنخفضة لجذب الشركات المتعددة الجنسية.

وتعتقد نيجيريا وكينيا إن الضمانات المقدمة للدول الناشئة غير كافية، وفق مصدر قريب من المحادثات.

وقالت إيرلندا إنها تؤيد إجراءات إعادة توزيع الضرائب التي تدفعها شركات متعددة الجنسية، على الدول التي تضم مقار تلك الشركات، لكنها تعارض الحد الأدنى للضريبة البالغ 15%.

وقالت المجر إن معدل ضريبة من 15% عالٍ جداً، ويمكن أن يضر بالنشاط الاقتصادي.

أما فرنسا التي تتولى الرئاسة الدورية للاتحاد الأوروبي في كانون الثاني/يناير، فإنها تأمل بإقناع الدولتين إضافة إلى إستونيا بالانضمام للاتفاق ما يسمح للكتلة بتبني قانون بشأن ضريبة بحد أدنى.

ما هي النقاط العالقة؟

إذا كان اتفاق منظمة التعاون والتنمية في المجال الاقتصادي يتضمن تفاصيل أكثر مما كان يؤمل، فهناك كثير من المسائل التي يجب العمل عليها.

وإحدى أكثر تلك المسائل الشائكة قد تكون معدل الضرائب بالتحديد. فنص الاتفاق يقول إنها «لا تقل عن 15 في المئة» لكن العديد من الدول لا تريد نسبة أعلى.

واحتمساب مبالغ الضرائب التي يمكن إعادة توزيعها بحاجة إلى تفصيل، وكذلك بعض النقاط المتعلقة بالإعفاءات من معدلات ضريبة دنيا.

((أ ف ب

